


جدول إحالة مشاريع قوانين

الإحالة على اللجان	المشروع	المرجع	
		الإحالة	العدد
<p>اللجان المتعهددة: * لجنة التشريع العام . - لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بإنشاء محاكم متخصصة لمقاضاة قتلة شهداء الثورة ومرتكبي الإعتداءات علي جرحاها وإيقاف التتبعات ضد المشاركين في أحداث الثورة.</p> <p>* (تم تقديمه من طرف 10 نواب طبقا لأحكام الفصل 108 من النظام الداخلي)</p>	بتاريخ 2012/08/04	44
<p>اللجان المتعهددة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية . - لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالتدقيق في المديونية الخارجية للبلاد التونسية.</p> <p>* (تم تقديمه من طرف 24 نائبا طبقا لأحكام الفصل 108 من النظام الداخلي)</p>	بتاريخ 2012/08/04	45

رئيس المجلس الوطني التأسيسي

  
مصطفى بن جعفر

كتابة الوفاء للثورة

تونس في 11 / 07 / 2012

صلى الله الرحمن الرحيم

إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الموضوع : تقديم مشروع قانون يتعلق بإفشاء مصاكم متضلة  
لمئاته قذلة شهداء الثورة و مركب الاعتداءات على  
جرحاها و ايقام التدفقات له الطاشركين في أحداث الثورة

تصية طيبة

وبعد ،

عندما بدأ نظام العزل 2011 مع النظام الذي اطلقه للمجلس الوطني  
التأسيسي ، فتقدمت نواب المجلس التأسيسي هذه كورس  
و المصدقون أسفله و المنتصرون إلى كتابة الوفاء للثورة  
بمشروع القانون هذه لكون أعدده مع التولية بالتدبالية عرفه على  
الجلسة العامة للمناقشة و الطلادقة نظر اللجنة القومية لحقوق  
الإنسان التي يطرحها .

الواردات عدد / ع / 197
17
الموافق

- 1- عبد الرزاق الهادي
- 2- صندة مرشد
- 3- آزاد بادي
- 4- ربيع الغابوي
- 5- الشاهر ابراهيم
- 6- ممد علي فريحي
- 7- فنزار مقلوب
- 8- ممد الكراحي البريحي
- 9- البريحي عبده
- 10- رفيق التليلي

2012 / 44

المجلس الواسيسي
4 - اوت 2012
رمز الإدارة...../ع

كتلة الوفاء للثورة

2012 / 44

الحمد لله وحده

مشروع قانون يتعلق بإنشاء محاكم متخصصة لمقاضاة قتلة شهداء الثورة ومرتكبي الاعتداءات على جرحاها وإيقاف التتبعات ضد المشاركين في أحداث الثورة .

شرح الأسباب

لقد رفعت الثورة المباركة لواء الكرامة والحرية بعد أن حُرب البناء المعنوي في النظام المنهار بشيوع الفساد والتعدي على الحرمات واستباحة الأنفس وممارسة التعذيب بصورة ممنهجة على خصومه واستشراء الأزمة الأخلاقية، وهو ما كان يقتضي بعد تشكل المؤسسات الشرعية إثر انتخابات 10/23 2011 بناء المنظومة القيمية ومعالجة الانحراف الخلقي باعتبارهما من شروط انجاح المسار الانتقالي نحو إقامة النظام الجمهوري ومؤسساته الديمقراطية بديلا عن النظام المنهار.

ويأتي مسعى الإنصاف وإقامة العدل في مقدمة ما هو مطروح من مهام متأكدة لكونها تجسم خيار إعادة بناء القيم وعلى رأسها العدل كقيمة ووظيفة يحق بواسطتها الحق ويبطل الباطل عبر إصدار أحكام منصفة تكرر شرعية الثورة وعلو كلمتها بما يحقق الشعور بالأمان والاطمئنان، إلا أن ما جرى من محاكمات لبعض المسؤولين و الأعوان المتهمين بقتل الشهداء وجرح المشاركين في أحداث الثورة لم يرق إلى مستوى ما يتطلبه إحقاق الحق وإقامة العدل، إذ شاب أعمال الاستقراء والتحقيق بشأن المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم تقصير فادح حال دون التعرف على العدد الأكبر من مقترفيها حتى أن العدد الأوفر من الشهداء والجرحى لا يعلم من أجرم في حقهم . وبالرغم من ذلك واصلت المحاكم العسكرية المتعده بتلك القضايا النظر فيها بما ثبت الاعتقاد بتكريس الافلات من العقاب والذي كان خيارا ومنهجا للنظام البائد وبدأ أداء تلك المحاكم دون المأمول وما تتطلبه القطيعة مع منظومة سابقة قائمة إما على طمس الحقيقة أو إظهار جزء منها .

كما انه ومن جهة أخرى فقد شهد القضاء العدلي إحالة عدة مشاركين في أحداث الثورة على المحاكم الجنائية مثلما هو الحال في قضية حرق منطقة الشرطة بالفحص يوم 14 جانفي 2011 والمنشورة لدى محكمة قرنبالية الابتدائية وغيرها من القضايا .

إلى جانب ذلك تم إحالة العديد من الموظفين الذين قاموا بمناسبة الثورة بطرد بعض رموز النظام السابق والذين كانوا أداة قمع واضطهاد وترهيب رافعين في وجوههم شعار "dégage" ونسبت إليهم عدة تهم مثل الاعتداء على الأخلاق الحميدة والتهديد بما يوجب عقابا جنائيا .

وحيث أن هذه الإحالات إنما تعد تجريما لأعمال الثورة وإنكارا لشرعيتها .

لذلك تطلب الأمر تدارك القصور الذي شاب المحاكمات لدى القضاء العسكري والإخلال بمبدأ الشرعية الثورية وتجاوزه من جهة أخرى من طرف محاكم الحق العام .

## الفصل 1

تتخلى المحاكم العسكرية بمختلف درجاتها عن النظر في قضايا القتل والجرح التي تعلقت بمسؤولي النظام السابق و أعوانه بمناسبة أحداث الثورة .

## الفصل 2

يتم إنشاء محاكم متخصصة تتولى القيام بأعمال البحث والتحقيق ومحاكمة المتهمين عن الجرائم المشار إليها بالفصل المتقدم تتركب من قضاة مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة وعدم تورطهم في منظومة فساد النظام السابق سالمين من التجريح فيهم قبل مباشرة أعمالهم بعد نشر قائمة أسمائهم بالرائد الرسمي للبلاد التونسية وبجريدة يومية يتم تعيينهم بأمر ضمن قائمة تقترحها الهيئة المؤقتة للقضاء .

## الفصل 3

تعتبر الأعتداءات المرتكبة التي استهدفت مراكز الشرطة أو الحرس الوطني أو مقرات التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل أو مقرات الإدارة العمومية أو ممتلكات رموز النظام السابق بمناسبة أحداث الثورة أعمالا مقاومة للاستبداد شرعية وغير موجبة للنتبع .

وكذلك الأمر بالنسبة لأعمال طرد رموز النظام السابق من وظائفهم بمناسبة قيام الثورة وبعيدها .

كل حكم اتصل به القضاء في هذا الشأن يخول طلب التمتع بالعفو العام طبق أحكام المرسوم عدد 1 المؤرخ في 19 فيفري 2011 .

## الفصل 4

وزيرا العدل ووزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية مكلفان بتنفيذ هذا القانون .